

الأمن السياحي وتأثيره على الظاهرة السياحية.

The tourism security and its impact on the tourism phenomenon .

فيصل ذيب

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 (الجزائر)، dibfaycal96@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2023/04/30

تاريخ القبول: 2022/10/08

تاريخ الاستلام: 2022/07/28

ملخص:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبحت عليها السياحة في اقتصاديات الدول، كان لزاما على المتخصصين والدارسين في هذا المجال الاهتمام بكل ما من شأنه تعزيز هذا النشاط الإنساني المهم، كظاهرة اجتماعية فرضت نفسها كنشاط إنساني ضروري للتخلص من ضغوط العمل والحياة اليومية ومحاولة الخروج من الروتين الممل لهما.

وبناء على ذلك أكد الجميع على ضرورة الاهتمام بالعلاقة بين السياحة والأمن، هذا الأخير الذي يعد شريان الحياة الازدهار المجتمعات وتطورها، ففي جميع الميادين لنجاح بدون أمن واستقرار، فالأمن السياحي هو أساس قيام العملية السياحية، حيث إن له علاقة طردية مع السياحة، فكلما استتب الأمن ازدهرت وانتعشت السياحة والعكس صحيح في علاقة تلازمية من الأمن إلى السياحة.

الكلمات المفتاحية: الأمن - السياحة - الأمن السياحي - الإقتصاد.

Abstract:

Since tourism is becoming of a great importance in the economy of countries, it was necessary for the specialists in this field to be more interested in all what may improve this human activity as a social phenomenon which imposed its self and which was the result of the work pressure and the boring routine. Based on that, everybody agreed on the necessity of being more interested in the relationship between tourism and security, this later which is considered as a vital factor for the prosperity and development of societies in all the fields, because there is no success without security and stability. The security of tourism is the basis of tourism process, because it has a positive relationship with tourism, and where ever security is set tourism flourishes.

Keywords: Security- Tourism- The security of tourism- Economy.

- مقدمة:

يعد الأمن من أهم القضايا الاجتماعية التي يهتم بها الإنسان في حياته، ويسعى دائما إلى تحقيقه، لأنه مؤشر أساسي للتطور والرفق والازدهار في جميع الميادين وبالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية وتوجد هناك عدة أنواع للأمن منها الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن السياحي....

ولعل الأمن السياحي يعد من أهم أنواع الأمن، لاسيما وأن السياحة أصبحت من أهم الموارد التي يعول عليها في زيادة الدخل القومي في أي دولة، خاصة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي والمنافسة القوية بين الدول وعلى جميع الأصعدة، ونظرة الحكومات في جميع دول العالم إلى النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، مما جعل الحكومات تعيد النظر في سياساتها التنموية في مجال السياحة، خاصة منها الدول التي تعتمد على النفط كمورد أساسي في الاقتصاد، أين ظهر كمفهوم حديث ما يسمى " بالتنمية السياحية المستدامة ".

هذا وبإجماع كل الباحثين والتخصصين ورجال السياسة وكل من له علاقة من قريب أو من بعيد بقضايا التنمية خاصة منها الاقتصادية، أن الأمن السياحي يعد أهم ركيزة في بناء وصناعة سياحة ناجحة، ووضع برامج تنمية سياحية من شأنها تحسين الدخل القومي لأي بلد كان.

إن نجاح برامج التنمية السياحية مرهون بدرجة أولى بالمعرفة العميقة والإلمام التام بالظروف والوقائع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلد وهذا لا يتأتى إلا في ظروف أمنية واستقرار اجتماعي يتمتع به المجتمع المقصود، وعليه فتحقيق الأمن السياحي يعطي للبلد سمعة طيبة داخليا وخارجيا مما يجعله قبلة للنشاط السياحي، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار الخصائص التي تميز الأمن السياحي عن باقي أنواع الأمن الأخرى، إضافة إلى الإلمام والإحاطة بكل جوانبه ومجالاته وإحصاء مهدداته، حتى يتسنى للمتخصصين وضع خطط وبرامج تنمية سياحية تتماشى ومتطلبات هذا النوع من التنمية لكسب رهان المنافسة في هذا المجال.

1-التأصيل المنهجي للدراسة:

1-1- مشكلة الدراسة:

ومن خلال ما تم ذكره في المقدمة وللإحاطة والتعمق أكثر في موضوع الأمن السياحي وبيان أهميته وصفا وتحليلا وجب علينا طرح التساؤل الآتي:

- ما حقيقة العلاقة بين الأمن السياحي والظاهرة السياحية ؟

1-2- فرضية الدراسة:

- هناك علاقة طردية تلازمية بين الأمن السياحي والظاهرة السياحية كنشاط إنساني.

1-3- تحديد المفاهيم:

1-3-1- تعريف الأمن:

يعد الأمن من أهم القضايا الاجتماعية التي يهتم بها الإنسان في حياته، ويسعى دائما إلى تحقيقه، لأنه مؤشر أساسي للتطور والرفي والازدهار في جميع الميادين وبالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية وتوجد هناك عدة أنواع للأمن منها الأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن السياحي

يعرف الأمن على أنه: « الحماية القانونية التي توفرها الدولة لأفراد المجتمع بواسطة النصوص التشريعية ». (العلوي، 1412، ص. 146)

ونلاحظ من خلال هذا التعريف أن الأمن بصفة عامة ينحصر في مجموعة القوانين التي يضعها المشرع في الدولة، والتي بموجبها يحفظ أمن الأفراد داخل المجتمع، أي أن الدولة وحدها لها الحق في حماية الأفراد وكل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع، بواسطة أجهزة أمنية متخصصة تعمل بموجب القوانين المشرعة من طرف الدولة (الهيئة التشريعية).

وفي تعريف آخر: « وهو محصلة لمجموعة من الأعمال والإجراءات التربوية والوقائية والعقابية التي تتخذها السلطة لاستتباب الأمن داخليا وخارجيا » (الغامدي، 2005، ص. 82)

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الأمن يتلخص في الأعمال والإجراءات التي قسمت على ثلاث مستويات في معالجتها لهذا المفهوم، والتي تكون من اختصاص الدولة، حيث تقوم هذه الأخيرة بعملية التربية لأفراد المجتمع من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كل في مجاله أي بوضع البرامج التربوية إضافة إلى الإعلام، وتقوم كذلك بعملية الحماية عن طريق الأجهزة الأمنية المتخصصة، إضافة إلى العقاب من خلال المؤسسات العقابية وإعادة التأهيل والتربية، وعندما تتحقق هذه المستويات الثلاث يمكن للدولة أن تحقق الأمن لكل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع.

ويعرف أيضا: « هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهره المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع وزوال ما يهدد ظواهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الآخرين ». (الشمراني، 1425هـ)

ومن خلال هذا التعريف ينحصر الأمن فيما يسمى بإشباع الحاجات وهذا ما يوافق نظرية الحاجات لماسلو، حيث يكفي إحساس الفرد أو الجماعة بالأمن والطمأنينة النفسية عند تحقيق ضروريات الحياة ومن أهمها المسكن والمأكل والعلاقة الطيبة مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه. ويعرف أيضا: « شعور الفرد بالتواد، والتقبل والحب من قبل الآخرين مع قلة شعوره بالخطر، والقلق والاضطراب ». (عبد المقصود، 1999، ص ص. 691- 760)

وعليه نجد أن الأمن في هذا التعريف يهتم بصفة كلية على الجانب النفسي والسيكولوجي للفرد، دون الاهتمام بالجوانب الأمنية المادية له، ونجد مثل هذا النوع من التعريفات يختص به علم الاجتماع التربوي، إضافة إلى علم النفس الاجتماعي.

ويعرفه أحمد زكي بدوي المختص في علم الاجتماع التربوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أنه: « ذلك النشاط الذي يهدف إلى ضمان الاستقرار في المجتمع، ويتضمن ذلك أعمال الدفاع الاجتماعي، والدفاع المدني، ورعاية الآداب العامة، بوصفها عمليات لازمة للإنتاج والرخاء ». (بدوي، 1993، ص. 371)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأمن يهتم هنا بالمجتمع ككل وكيفية تحقيق استقراره من خلال توافر جهود مؤسسات الدولة باختلاف أنواعها لتحقيق منتج اقتصادي يؤدي إلى الرخاء والرفاه لأفراد المجتمع ككل، وهو هنا يهتم فقط بالجانب المادي للمجتمع أي في ممارساته الاقتصادية والإنتاجية وكيفية المحافظة عليها، وهذا ما يختص به علم الاجتماع الأمني.

وعليه يمكن أن نقول أن الأمن هو عبارة عن مجموعة الاستراتيجيات والبرامج والمخططات المعتمدة من طرف الدولة، والتي بموجبها يمكن حماية كل الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع في كل طبقات المجتمع وعلى جميع مستويات المعيشة، أفرادا كانوا أو جماعات، وتكون هذه الحماية في الممتلكات والأفراد في حد ذاتهم، حيث تمس جميع مناحي الحياة، وذلك في إطار القانون والتشريع المعتمد من طرف الدولة، وتكون الحماية من كل خطر يهدد الأفراد من الداخل أو من الخارج .

1-3-2-تعريف السياحة:

تعد السياحة نشاطا ديناميكيا ذو تأثير متبادل وفعال، يضم جميع الأنشطة في الدولة داخلها وخارجها، كما تعد نشاطا ضروريا لحياة الأفراد تمتد آثاره المباشرة إلى الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع، حيث تمثل السياحة محركا رئيسا من محركات التنمية، ورغم تباين الآراء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة، وتباين أنواعها وأنشطتها ومراحلها، إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول تشير لتزايد ملحوظ في دور السياحة خصوصا في قضايا التنمية بمفهومها الشامل.

وقد عرفت منظمة السياحة العالمية (WTO) السياحة على أنها: " نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه ولمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه والاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل " (w.t.o, 1995, p.8)

ويرى الألماني غويير فرويلر أن السياحة: " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والغاية منها الحصول على الاستجمام وتغيير البيئة التي يعيش فيها الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي وتذوق جمال المشاهد الطبيعية والاستمتاع بجمالها " (dann , 2009, p.89)

وعرفت الجمعية البريطانية للسياحة سنة 1976 السياحة على أنها: " حركة موسمية قصيرة المدى إلى المناطق السياحية بعيدا عن محل الإقامة والعمل الدائمين " (beaver, 2005, p.312)

ونستخلص بأن مفهوم السياحة يجسد عنصرا أساسيا من حرية الإنسان، إذ يفيد انتقال الشخص من مكان إقامته المألوفة والمعتادة إلى أماكن أخرى من أجل إشباع رغباته في التزه والترفيه، أو لأغراض أخرى كالعلاج أو أداء طقوس دينية مثلا، على ألا تتجاوز مدة هذه الإقامة السنة ودون هدف الكسب المادي، وما من شك أن تطور المجتمعات في جميع الميادين وارتفاع المستوى المعيشي للفرد ساهم في استغلال الإجازات وأوقات الفراغ في رحلات سياحية لتحقيق الإشباع النفسي والروحي للأفراد.

يرتكز مفهوم السياحة من البعد الاجتماعي على الدور الاجتماعي للسائح خلال رحلته والتأثيرات النفسية للرحلة عليه والدوافع الرئيسة للسفر. فقد عرف عالم الاجتماع الأمريكي كوهين

(1991) السياحة على أنها: " ظاهرة اجتماعية يتم بواسطتها تحقيق المنافع النفسية للإنسان من خلال تجربة أماكن جديدة لفترة مؤقتة، مع التحرر من قيود العمل وأنماط الحياة اليومية في الموطن ". (burns, 1998, p.83)

ويقدر كوهين في هذا التعريف على أن السياحة هي ظاهرة اجتماعية إنسانية، المغزى من القيام بهذا النشاط هو تحقيق المنافع النفسية وهي الراحة والشعور والإحساس النفسي الجميل، والتخلص من الإرهاق والضغوط النفسية الناتجة عن قيود العمل وأنماط الحياة اليومية في الموطن، وذلك بمغادرة الديار بصفة مؤقتة إلى أماكن سياحية ترفيهية.

وتعرف السياحة أيضا أنها: "حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان ". (أسماء شجاع، 2010، ص. 38)

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نقول أن السياحة هي تلك الحركية والديناميكية التي تنتج من خلال ممارسة هذا النشاط الإنساني، والذي يرتبط أساسا بالجوانب الثقافية والحضارية للشعوب، أي أنه رسالة حضارية وثقافية وجسر تواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية بين الأمم والشعوب. لقد اختلفت وكثرت التعريفات حول مفهوم السياحة خاصة في العصر الحديث وخاصة مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وذلك راجع إلى ظهور الكثير من الاختصاصات العلمية، والتي بدورها تعطي الكثير من التعريفات للسياحة كل حسب اختصاصه العلمي، ومن خلال كل هذه التعريفات العلمية السوسولوجية السالفة الذكر، نلاحظ أن مجملها يجتمع ويتفق على بعض النقاط الأساسية، حيث ركزت كلها وأجمعت على أن السياحة مبنية أساسا على فكرة الانتقال من مكان الإقامة الدائم إلى مكان آخر تكون فيه هذه الأخيرة مؤقتة، إضافة إلى تركيز علماء الاجتماع على أن السياحة هي ظاهرة اجتماعية إنسانية، وأنها حركة ديناميكية ومجموعة علاقات متبادلة، مع التركيز على العامل الثقافي والحضاري وعملية التواصل بين السكان المحليين والسياح.

1-3-3- تعريف الأمن السياحي:

يعرف الأمن السياحي على أنه: " منظومة من المفاهيم التربوية والعقابية والإجرائية التي تحقق ظروفًا جاذبة لتنقل الناس بقطع النظر عن أهدافهم ومدة إقامتهم وديانتهم، بطمأنينة ويسر". (المجالي، 2011، ص. 7)

من خلال هذا التعريف نرى أن الأمن السياحي يتألف من عدة أوجه ومستويات تتمثل في أجهزة خاصة كل حسب اختصاصها يمكن بموجبها لأي سائح سواء في الداخل أو الخارج أن يتنقل بكل حرية وفي كل أمان.

ويعرف أيضا بأنه: " تلك الأنشطة الإدارية والأمنية التي تستهدف تأمين مسار الأنشطة السياحية في مناخ يسوده الاطمئنان وبدون عوائق، ويتحقق الأمن السياحي من خلال توفير كل الظروف الملائمة التي تجعل إقامة السائح آمنة وسعيدة، وبما يوفر له كل احتياجاته الضرورية والترفيهية". (البحني وآخرون، 2004، ص. 85)

على ضوء هذا التعريف نجد أن الأمن السياحي يتلخص في جهود الدولة المتمثلة في تجهزتها الأمنية والإدارية، والتي بموجبها تحقيق السلامة لكل أنواع الأنشطة السياحية من جهة وجعل السائح يتمتع بالسلامة والطمأنينة والسعادة وذلك بتوفير كل احتياجاته الضرورية والكمالية ليجد الرخاء والرفاه وطيبة النفس.

ويرى فهمي أن الأمن السياحي: " هو توفير عنصر الأمن والطمأنينة للسائح منذ وصوله إلى البلاد وحتى مغادرته لها، وذلك في ماله ونفسه وعرضه، وكل متعلقاته وأمتعته، وحمايته من أية مضايقات أو جرائم قد تقع عليه ". (فهمي، 1412هـ، ص. 50)

ومن خلال هذا التعريف نرى أن الأمن السياحي يوجب توفير كل أنواع الحماية للسائح في كل ما يخصه وما يتعلق به، حتى يحس بكامل الحماية والطمأنينة والسكينة.

وعند العبدى فالأمن السياحي هو: " حماية واستقرار مشروعات التنمية السياحية، وتأمين أمن السائحين ". (العبدى، 1414هـ، ص. 21).

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الأمن السياحي يعني تأمين الحماية لكل المخططات والاستراتيجيات والمشاريع التنموية السياحية هذا من جهة، إضافة إلى تأمين الحماية كذلك للسائح.

وعليه فإن الأمن السياحي هو تلك العمليات والإجراءات الأمنية الوقائية التي تتخذها الدولة وذلك من خلال تجهزتها الأمنية ومؤسساتها، في حماية السائح في ممتلكاته وفي نفسه، ومحاولة تأمين

كل سبل الراحة والطمأنينة والسكينة، وضرورة توفير كل مقومات العرض السياحي، وإشباع حاجات السائح.

1-4- أهمية الدراسة :

تكسني هذه الدراسة أهمية بالغة نظرا لحدثة موضوع "السياحة"، باعتبارها أصبحت من أهم الموارد التي تدر رؤوس أموال ضخمة بالعملة الصعبة على الدول التي تولي اهتماما لهذا النوع من التنمية، حيث إنها تحتل المرتبة الثالثة بعد تجارة البترول وتجارة الأسلحة في العالم، وهذا ما يعزز الدخل القومي لهذه الدول، وتكمن أهمية هذه الدراسة كذلك لأنها تسلط الضوء على مقوم جد مهم من مقومات السياحة وهو "الأمن السياحي"، الذي يعد أساس العمليات التنموية داخل كل بلد، وخاصة في المجال السياحي، فبدون أمن سياحي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك نشاط سياحي داخلي كان أو خارجي .

1-5- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى إبراز تلك العلاقة الارتباطية التأثيرية بين السياحة والأمن من خلال إبراز مفهوم الأمن السياحي وأهميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإنسانية، إضافة إلى إبراز خصائص ومجالات ومهددات الأمن السياحي الذي يعطي للسياحة خصوصيتها، وأهم السياسات التي يجب على الحكومات انتهاجها في صناعة السياحة من خلال إرساء الأمن السياحي.

كما تهدف من خلال هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية الأمن السياحي في مجال السياحة وتعريف الأفراد بأهم السبل والآليات للمحافظة عليها سواء كسائح أو كمضيف، وتبيان المكانة الأساسية لهذا النوع من الأمن ودوره في إنعاش السياحة التي بدورها تعمل على تحسين وتعزيز الدخل القومي للمجتمع ومنه تحقيق الرفاه للجميع.

1-6- منهج الدراسة :

إن ما يمكن التسليم به من خلال العمل في مجال البحث العلمي هو ما تمليه علينا أدبياته بأن لكل علم موضوع ومنهج يميزه عن باقي العلوم، فالمنهج يعد من أهم العناصر التي يبنى عليها البحث العلمي، وفي هذه الدراسة النظرية ارتأينا أن نوظف المنهج الوصفي لأنه يتناسب ومعطيات دراستنا والذي سيمكننا من استخلاص نتائج مفيدة يمكن الاعتماد عليها في البحوث العلمية والبرامج التنموية.

2- التأصيل النظري للدراسة:

2-1- العلاقة بين الأمن وظاهرة السياحة :

إن العلاقة بين الأمن و السياحة علاقة طردية ومتلازمة، وأينما يكون الأمن مستتباً حتماً تكون السياحة مزدهرة، وأينما يفتقد الأمن والاستقرار حتماً لا تكون هناك فرص لنجاح السياحة، إذن فالسياحة لا تزدهر إلا مع وجود الأمن، فالترابط بين السياحة والأمن بشكل عام ترابط قوي، ويتضح ذلك من خلال النقاط التالية:

- " إن النهضة السياحية تحتاج إلى تخطيط، ويعتمد هذا الأخير على معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والطبيعية والسياحية، فضلاً عن الإمكانيات المتاحة والمتوقعة ولا يمكن التنبؤ بمعرفة هذه العوامل في ظل واقع غير آمن ولا مستقر ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 56)

- "عندما يكتمل التخطيط تبقى المخططات حراً على ورق، أو في أذهان المخططين إذا لم تترجم تلك المخططات إلى مشاريع تنفذ، والتنفيذ يحتاج إلى أمن واستقرار ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 57)

- "إن العلاقة بين الأمن والسياحة علاقة طردية تلازمية، فحيثما يوجد الخوف وانعدام الأمن، يتدنى مستوى صناعة السياحة أو ينعدم ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 57)

- " الأمن يعني ثباتاً واستمراراً متيناً مما يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أفضل وتوظيفها بما يحقق نمواً سياحياً وتقدماً اجتماعياً على جميع الأصعدة ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 57)

- " استتباب الأمن في أي دولة يكسبها احترام وإعجاب الآخرين على المستوى الإقليمي والدولي، ويجلب السياح ويعزز السياحة ومردودها على الدخل القومي ". (الجحني وآخرون، 2004، ص. 57)

من خلال مجمل هذه النقاط نستشف علاقة التلازم والترابط الوثيقة بين الأمن والسياحة، باعتبار أن الأمن هو عملية اجتماعية مهمة في سير الحياة البشرية، وهو المؤشر الأساسي والمقوم الرئيس في عملية التنمية بصفة عامة، والتنمية السياحية المستدامة بصفة خاصة، ناهيك عن السياحة التي هي عبارة عن ظاهرة اجتماعية إنسانية، نشأت لاعتبارات كثيرة أهمها حاجة الإنسان إلى الراحة النفسية والجسدية من عناء العمل، أو الملل الذي يراود الإنسان في المكان الذي يعيش فيه.

2-2- خصائص الأمن السياحي:

تكشف النظرة المعمقة لمفهوم الأمن السياحي عن اتسامه بقدر من الخصائص التي ينفرد بها ويتميز، وتتلور خصائص الأمن السياحي في النقاط التالية:

- " يتميز الأمن السياحي بالصفة الموسمية، ونعني بذلك أن للسياحة مواسمها الزمنية التي يتزايد فيها عدد السياح، وتتطلب تكثيفا للجهود المبذولة في مجال الأمن السياحي، وهو الأمر الذي يستدعي حشد الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لمواجهة فعالة للعبء المتزايد في مجال تأمين السياحة خلال هذه المواسم خاصة الدينية منها مثل: الحج ومواسم العطل الصيفية، وأوقات عقد الدورات الرياضية، والمؤتمرات المختلفة ". (الغامدي، 2005، ص. 86)

إن من بين الخصائص المهمة للأمن السياحي هو تميزه بما يسمى بالسياحة الموسمية وأغلبية العملية السياحية هي موسمية في أصلها، ونعني بذلك أن هناك أوقاتا معينة خلال العام يكثر فيها التدفق السياحي، وهذا لا يعني أن الأوقات الأخرى تخلو منها العملية السياحية ولكنها لا تكون في ذروتها مثل هذه المواسم التي نتحدث عنها، وعليه فإن الدولة يستوجب عليها حشد إمكانياتها لتأمين هذه المواسم، حيث تكون هناك عملية تكثيف لكل العوامل والمقومات والأجهزة الأمنية، البشرية منها والمادية.

- " تتسم السياحة بالحساسية المفرطة لأية تقلبات في الظروف المحلية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وكذلك تأثرها بالظروف الإقليمية والدولية المختلفة التي تتصل بالحروب الإقليمية والمنازعات السياسية، ونظرا لأن العنصر الأساسي في السياحة يتصل مباشرة بنفسية السائح، فإن خصوصية السياحة (كمفهوم أمني) في هذا المجال تشترط حرص الدولة السياحية على مواجهة أية ظروف تخل بالمناخ الأمني للسائح للتغلب على آثارها السلبية ". (الغامدي، 2005، ص. 86)

إن أي اضطرابات تحدث داخل المجتمع وعلى جميع المستويات والأصعدة والمجالات، كالاضطرابات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، والتي تولد بدورها حالة اللاإستقرار والأمن داخل المجتمع هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاضطرابات على المستوى الخارجي للدولة سواء أكان إقليميا أو عالميا، يتسبب كل هذا في زعزعة الإستقرار الأمني داخل المجتمع المضيف، هذا ما يؤدي بالضرورة إلى زعزعة الثقة بالنسبة للسائح سواء على مستوى السياحة الداخلية أو الخارجية، فيحس بنوع من الخوف والخرج ما يمنعه من التنقل والسياحة داخل هذا البلد غير المستقر أمنيا، وعليه يجب

على الدولة أن تقوم بكل التدابير اللازمة التي تحول دون جر البلاد إلى حالة اللاإستقرار الأمنية، وضرورة جعل السائح لا يحس بأي نوع من الخوف، فلا يرى إلا سلماً وأمناً، إذن فالأمن السياحي له علاقة ارتباط وثيقة مع أية ظروف استثنائية توشي بحالة اللامن واللااستقرار.

- " يتميز الأمن السياحي أيضا بخصوصية تعدد الأجهزة الإدارية والأمنية العاملة في حقله، ففي بعض الدول تشترك في حقله وزارة السياحة وشرطة السياحة والآثار، وإدارة الرخص العامة وإدارة المسطحات المائية، ومصلحة الجوازات والهجرة، وغير ذلك من المرافق الحكومية والأهلية ذات الصلة، إن هذا العدد الكبير من الأجهزة المكلفة بتنفيذ إجراءات الأمن السياحي يشكل خصوصية لهذا الأخير من ناحية، ويشكل أيضا صعوبة في تنفيذ هذه الإجراءات بصورة فاعلة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعقد إجراءات ضبط ما ينجم عنها من خروقات عند مخالفتها ". (الجحني، 1421هـ، ص. 87)

إن من الخصوصيات الرئيسة كذلك في الأمن السياحي أنه متعدد الأوجه من ناحية الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في حقله، أو التي يندرج من مهامها ما يسمى بالأمن السياحي، ما يعطي نوعا من الصعوبة في تنفيذ الإجراءات الأمنية المنوطة بها، وذلك في عملية التعاون والتنسيق ثم التنفيذ وفي أولها التخطيط، وذلك لاختلاف الإدارات ونوع ونمط ومجال المؤسسة، إضافة إلى صعوبة الحد من الخروقات والتعديات التي تنجم من بعض الأجهزة أو المؤسسات وضبطها ثم إسقاط العقوبة، وهذا كذلك من الميزات والخصوصيات التي يتميز بها الأمن السياحي دون غيره من العمليات في مجال الأمن بصفة عامة.

- " تتميز السياحة أيضا بتنوع الأنماط السياحية، مثل السياحة العلاجية والدينية والثقافية، والرياضية والتجارية، والمعارض والمؤتمرات، مما يجعل لكل نوع من أنواع السياحة أسلوبه الخاص في تأمينه، وهي خصوصية تشير إلى أي مدى تكمن صعوبة إجراءات الأمن السياحي ". (الروبي، 1985، ص. 22)

ومن الخصوصيات المهمة للأمن السياحي أيضا هو تنوع أوجه السياحة وأنواعها، مما يجعل أو يحتم على السلطات المعنية بالأمن في البلد المضيف تأمين العملية السياحية كل حسب نوعها، وهذا ما يعطي صعوبة كبيرة في هذه العملية، والكم والنوع الهائلين من الموارد المادية والبشرية الواجب إعدادها للقيام بكل العمليات الأمنية على أكمل وجه، لأن الشرطة التي تحرص أو تسهر على تأمين موسم الاصطياف مثلا، ليست كجهاز الشرطة الذي يسهر على تأمين الحج مثلا أو مناسبة دينية لا من حيث الكم ولا

من حيث النوع، ولا في التكلفة، وكل حسب نوع السياحة، وهذا ما يعطي التميز والخصوصية كذلك للأمن السياحي.

- "يختص الأمن السياحي أيضا بتنوع المخاطر الأمنية التي يجب تغطيتها، وهناك مخاطر طبيعية من زلازل وسيول وعواصف وغيرها، وهناك مخاطر جنائية مثل: الحرائق والسرقات والتخريب والجرائم الخلقية، والمخاطر الإرهابية من تفجيرات وخطف رهائن وقتل". (الشنواني، 1412هـ، ص. 202)

" ويضاف إلى ما تقدم عدد آخر من المخاطر الأمنية المتصلة مباشرة بالأنشطة السياحية مثل: المخاطر الناجمة عن انحرافات شركات السياحة والمرشدين السياحيين، وأصحاب الفنادق والمطاعم السياحية، وإذا كانت المخاطر السياحية السابقة بتعددتها الكبير تقع ضد السائح، وتشكل إحدى خصوصيات الأمن السياحي، فإن هناك مخاطر أمنية عديدة تقع من السائح ذاته، لدى يجب تأمين مجتمع الدولة المضيفة ضد مخاطره، ومن أهمها: التجسس، جلب المخدرات، التهريب الجمركي، الجرائم الخلقية، وتكشف هذه الخصوصية أيضا مدى تعقد إجراءات الأمن السياحي، والتي تتم بخصوصيات مستقلة تتناسب مع التنوع السابق للمخاطر الأمنية". (علام، 1412 هـ، ص. 53)

يملك الأمن السياحي كذلك خصوصية جد مهمة تجعله يتميز في سلم الإجراءات الأمنية، وهو تنوع المخاطر السياحية فهناك مخاطر طبيعية، وأخرى جنائية من صنع البشر، وهناك مخاطر تأتي من السائح نفسه، وكما قلنا سابقا فعلى الدولة أن تحشد إمكاناتها المادية والبشرية وكل أنواع أجهزتها ومؤسساتها التي من شأنها تأمين السياحة والسائح، للتصدي لكل الأخطار الناجمة عن كل نوع من أنواع الجرائم المرتكبة أو المتوقع أن ترتكب، ومن الصعوبة بما كان كما هو واضح ضبط هذه العملية ضبطا كاملا محكما ودقيقا، وذلك لتنوع المخاطر كما ذكرنا سابقا.

2-3- مجالات الأمن السياحي:

لما كانت السياحة عبارة عن ظاهرة اجتماعية إنسانية يمكن من خلالها إشباع حاجات الأفراد البيولوجية والنفسية، ولما كان الأمن السياحي مؤشرا من أهم المؤشرات في متغير السياحة، ولما تعددت مناحي حياة الإنسان ومتطلباته خاصة عند قيامه بالسياحة، فتحصيل حاصل أن يكون للأمن السياحي عدة مجالات يجب الإحاطة بها من طرف الهيئات المعنية حتى يتسنى تحقيق حاجات السائح وتحقيق

الأمن والطمأنينة بالنسبة إليه، ولا يقتصر المعنى الحقيقي لمفهوم الأمن السياحي فقط على أمن السائح ولكنه يتعدى إلى عدة مجالات نوجزها كالآتي:

2-3-1- أمن السياح والأماكن السياحية:

❖ الأمن الفيزيقي (المادي) ويشتمل على:

- أمن المباني:

ويشتمل على المباني الدينية والحضارية والأثرية، إضافة إلى الفنادق والمطارات ووسائل المواصلات البرية والبحرية، وخاصة مكونات البنى التحتية التي تستخدم من طرف السياح أو المواطنين.

- أمن الذخائر الأثرية:

حيث يجب حمايتها من العبث، السرقة، التزوير، التشويه، التخريب، والفساد الذي يمكن أن تتعرض إليه.

- أمن المواقع الطبيعية:

ويشتمل على الغابات والمحافظة عليها من التعدي والحرائق والأشجار من القطع، والأنهار والآبار وخزانات المياه من التلوث، الحيوانات البرية من الصيد.

❖ أمن العاملين:

ويشمل أمن الأفراد العاملين في القطاع السياحي باختلاف أنواعه، وقطاع الخدمات المساند للسياحة، وأمن نظم التشغيل (مكاتب السياحة، معلومات السياح)

❖ أمن السياح:

ويقصد به أمن الأفراد وممتلكاتهم عامة منذ وصولهم وحتى مغادرتهم إلى بلدانهم ويشمل:

- أن لا يكونوا ضحايا للجريمة مثل الإرهاب أو النشل أو الاستغلال، أو سوء المعاملة.

- أمن ممتلكاتهم من السرقة والنشل.

- أمن مكان الإقامة (شقة، فندق).

- أمن الغذاء والطعام.

- أمن الصحة (عند التعرض للأمراض).

❖ أمن المواصلات والاتصالات:

ويشمل تأمين تحركات الأفواج السياحية وتنقلاتها، ويشتمل على:

- أمن وسائل النقل من الحوادث، أو الاختطاف أو الإرهاب.

- أمن وسائل الاتصال.
 - أمن السياح في وسائل الاتصالات والمواصلات العامة.
 - حماية المعلومات الشخصية لكل سائح.
 - احترام خصوصيات السياح الشخصية، وحرياتهم العامة " (المهيرات، 2009، ص. 41)
- مما سبق ذكره نجد أن أول مجال مهم من مجالات الأمن السياحي هو أمن السياح كأفراد وأمن المنشآت السياحية بأنواعها، حيث يمتد أمن السياح إلى حماية الأفراد أنفسهم إضافة إلى أموالهم وممتلكاتهم سواء كانوا سياحا داخليين أو خارجيين، إضافة إلى أمن العاملين في قطاع السياحة بصفة عامة من مرشدين وموظفين وإداريين وخدم، ومنه نفهم أن أمن الأفراد يشمل كل إنسان له علاقة بالعملية السياحية سواء من قريب أو من بعيد، دون أن ننسى أمن المنشآت السياحية وهي كثيرة للحصر، ولكن يمكن أن نقول تأمين كل المنشآت التي لها وظيفة بطريقة مباشرة مع العملية السياحية، وتجدد الإشارة إلى أن عملية التأمين لا تكون فقط في صالح السائح، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هناك سياحا يمكن لهم أن يؤثروا بطريقة سلبية على السياحة في البلد المضيف وخرق القوانين العامة في المجتمع، فيمكن للسائح أن يكون سارقا أو مدمنا أو جاسوسا....، ولهذا يجب تأمين الحماية كذلك للأفراد أو للمنشآت السياحية من خطر السياح المنحرفين.

2-3-2- الأمن السياحي الإعلامي:

" وينحصر في مجموعة البرامج الهادفة الإرشادية والتثقيفية المختصة التي تبث للتوجيه من خلال وسائل الإعلام المختلفة لترسيخ الوعي السياحي والتعريف بدور صناعة السياحة في الاقتصاد وذلك من خلال:

- الارتقاء بمستوى الوعي السياحي والحضاري لدى جمهور المواطنين في الدول المضيفة للسياح.
- تقديم المعلومات الأمنية للجماهير المرتبطة بالنشاط السياحي، ومعدلات الحركة السياحية وأهمية تناميها وآثارها الإيجابية.
- الالتزام بالموضوعية وعدم المبالغة من قبل وسائل الإعلام فيما يتم تناوله من أحداث عدائية سواء تعرضت لها الدول المضيفة أو غيرها، وتحليل الأحداث من ذوي الخبرة بأبعادها وملاسلها الحقيقية وآثارها وانعكاساتها لخلق ثقافة أمنية لدى جمهور الدولة المضيفة للسياح " (المهيرات، 2009، ص.

إن مجال الأمن السياحي الإعلامي يعد من مجالات الأمن السياحي المهمة والأساسية، باعتبار أن الإعلام (السلطة الرابعة) يلعب دورا كبيرا اليوم في جميع مجالات حياة الإنسان السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... الخ، فعندما يقوم الأمن السياحي الإعلامي بدوره الحقيقي والصريح في نقل الأخبار السياحية والترويج للسياحة والتثقيف ونشر الوعي السياحي من خلال وسائل الإعلام بشتى أنواعها خاصة في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال وظهور مصطلح العولمة، فهي بذلك تؤمن وبصدق العملية الإعلامية فتكسب ثقة الجماهير المهمة بالسياحة أو المواطنين في البلد المضيف، هذا من جهة تأمين المعلومة، ومن جهة أخرى يجب على الدولة تأمين ظروف عمل الطواقم الإعلامية بشتى أنواعها وحمايتها من كل تعديات على حريتها الإعلامية إضافة إلى حمايتها من القرصنة الإعلامية وتدخل أطراف الفساد في المادة الإعلامية لتحويلها إلى مصالحهم الخاصة سواء كانت هذه الأطراف حكومية أو خاصة، لأن استقلالية الإعلام وتأمينه وحرية من بين مؤشرات التقدم والتطور والرقى في سلم الحضارة.

2-3-3- الأمن السياحي الصحي:

" ونقصد به السياحة العلاجية والاستشفاء، التي تعتمد على موارد الدولة الطبيعية، وتكمل منظومة الأمن السياحي من خلال مراكز الاستشفاء ذات الخبرة العالية التي تحقق النتائج المستهدفة تحت شروط آمنة، وهو ما يطلق عليه الاستشفاء المنظم الآمن الذي يمارس تحت إشراف المراكز الطبية الرسمية وشبه الرسمية ذات الجودة والخبرة العالية ". (المهيرات، 2009، ص. 44)

وينحصر مجال الأمن السياحي الصحي في سهر الدولة على توفير كل أنواع الراحة والاستشفاء لدى السياح الذين قصدوا البلد المضيف لغرض الاستشفاء، وتدخل هذه العملية ضمن السياحة العلاجية، وعليه يجب أن تقوم الدولة بدورها المثالي في توفير كل أدوات ومسببات الاستشفاء، من خلال توفير الأماكن الخاصة بذلك، إضافة إلى محاولة إدخال التكنولوجيا الحديثة على مراكز الاستشفاء بما يتطلبه ومستلزمات العصر، ويجب على الدولة أن تعي سوق المنافسة الدولية في هذا المجال حتى يتسنى لها مواكبة العصر في هذا الاختصاص ومحاولة استقطاب أكبر عدد ممكن من حالات الاستشفاء والعلاج هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة اهتمام الدولة بقضايا البيئة ومحاولة التصدي لكل محاولات الإضرار بها خاصة التلوث وانتشار الأمراض مما يسبب إصابة السياح، وذلك بمحاولة التقليل إن لم نقل الحد من كل الممارسات أو الأنشطة خاصة منها الاقتصادية المضرة بالبيئة،

خاصة الأنشطة التي تمارس بالقرب من العناصر البيئية، إضافة إلى التخلص من النفايات والمخلفات المتزلية والصناعية الناتجة خاصة عن النشاط السياحي وذلك بشكل صحي وآمن.

2-3-4- الأمن السياحي الاجتماعي:

" عندما تؤدي القطاعات السياحية دورها في صناعة السياحة فإنها سوف تحرك عملية التنمية، وتظهر قدرتها الاقتصادية في خلق مناصب عمل جديدة مباشرة في القطاعات السياحية المختلفة وفقا لحجم الاستثمارات والتوسع في مجالاته من جهة، وغير مباشرة بالصناعات والقطاعات الاقتصادية الأخرى سواء أكانت خدماتية أو منتجة، وهذا سيؤدي حتما إلى تقليص حجم البطالة، ويكون له انعكاساته الإيجابية في الحد من معدلات الجريمة بشقي أشكالها وصورها ". (المهيرات، 2009، ص. 45)

إن الأمن السياحي الاجتماعي ينحصر أساسا ويعبر عن مدى الأمن السياحي وتأثيره في الظروف الاجتماعية داخل المجتمع، ويتضح ذلك من خلال ظاهرة السياحة وتأثيراتها على المجتمع أين تؤمن هذه الأخيرة الكثير من الأمور وعلى رأسها فرص العمل، فكلما كانت الخطط التنموية السياحية المستدامة مضبوطة ومحكمة كلما كان لها الأثر الإيجابي على المجتمع انطلاقا من توفير فرص العمل بطرق مباشرة أي في القطاع السياحي نفسه، وغير مباشرة في القطاعات الخدماتية أو المنتجة، وهذا مؤشر إيجابي في التقليل من حدة البطالة، وكتحصيل حاصل نرى هناك انخفاضا في مستوى الجريمة، وذلك انطلاقا من العلاقة الطردية بين البطالة والجريمة، فكلما انخفض معدل الأولى انخفض مستوى الثانية، إضافة إلى العلاقة العكسية بين الأمن والجريمة، فكلما استطاعت الدولة إحكام الأمن من خلال الممارسات الأمنية، أي كلما زاد الأمن انخفضت الجريمة، وهذا ما نقصد به الأمن السياحي الاجتماعي.

" تعتبر أجهزة الأمن العام من أجهزة الضبط المكلفة باحترام القوانين والأنظمة والسهر على تطبيقها، وتعمل على وقاية المجتمع من كل خروج على نظمه التي ارتضاها قبل أن يصل التمرد على أوامر المشرع ونواهييه إلى خلق إجرامي، كما أنها تعمل بالإضافة إلى واجباتها الأخرى على التوفيق بين سلوك الأفراد من جهة وقيم ومثل المجتمع من جهة أخرى، جنبا إلى جنب مع الأجهزة الأخرى، وذلك بأن المشكلات الناتجة عن الانحرافات الاجتماعية والأخلاقية تؤثر بأشكال شتى في تغير الاتجاهات مما

يعيق عجلة التقدم ويحد من نجاح مشاريع التنمية الاقتصادية وخاصة المشاريع التنموية الخاصة بصناعة السياحة". (المهيرات، 2009، ص. 61)

إن البعد الاجتماعي للأمن السياحي يعد ضرورة اجتماعية وحتمية علم اجتماعية ناتجة عن مشروعات التنمية السياحية المستدامة، لأن السياحة بالضرورة كما لها أثرها الاقتصادي، لها أثر اجتماعي، فلا يمكن دراسة الظاهرة السياحية وصناعتها ولو اقتصاديا أو من منظور اقتصادي دون التعرض إلى الجوانب الاجتماعية لها، ويتضح ذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها الأجهزة الأمنية في المجال السياحي، حيث تعمل على تكريس ذهنية احترام القانون ونظم المجتمع التي يسير عليها.

إن الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط في خطط ومشاريع التنمية السياحية المستدامة دون الجانب الاجتماعي، قد يعود بالسلب على الحالة الاجتماعية للمجتمع، أين يكون احتمال ظهور عدم التوافق بين السلوك الإنساني للفرد المضيف عند احتكاكه بالسائح، وقيم ومثل المجتمع، إضافة إلى أنه عند زيادة الدخل القومي من خلال السياحة دون الأخذ بعين الاعتبار للقضايا الاجتماعية، يحدث هناك رفاه اقتصادي وتحسن في ظروف معيشة المواطنين أين يشجع هذا الظرف على ظهور بعض المشكلات الاجتماعية، كضعف السلطة الأبوية وتفكك الأسر، وظهور العلاقات الاجتماعية الثانوية التي تتميز بالسطحية والنفعية، إضافة إلى زيادة نسبة الانحلال عند الفرد ثم الأسرة ثم المجتمع أين تتولد بعض الظواهر الاجتماعية الخطيرة كزيادة أعداد الجانحين، وتفشي الظواهر الإجرامية، وارتفاع نسبة الإدمان على الخمور وتعاطي المخدرات، وتضاعف حالات الانتحار وتعاطي البغاء، والسفور والعهر، كما نرى اليوم في المجتمع الجزائري رغم أنه لا يوجد اهتمام كبير بالسياحة يرقى إلى مستوى الدول الأخرى، ولكن في الأماكن السياحية نجد تفشي كل هذه المظاهر السلبية، وهذا ناجم عن الاهتمام بالجانب الاقتصادي في صناعة السياحة دون الجانب الاجتماعي.

وهنا نلاحظ البعد الاجتماعي للأمن السياحي والذي يأخذ عدة اتجاهات في ممارساته على أرض الواقع، وعلى رأسها الاتجاه الوقائي، ويتحقق ذلك من خلال الحد من مخاطر الجريمة، ومنع حدوثها بشتى أنواعها قبل وقوعها وتصعب مهمة ارتكابها، وهذا من مهمة الأجهزة الأمنية بصفة عامة والسياحية بصفة خاصة إضافة إلى حماية المواطنين من جهة والسياح من جهة أخرى، الأمر الذي يقلل من كلفة الجريمة وتداعياتها على حجم الحركة السياحية، وإضفاء الشعور بالطمأنينة والإحساس بالأمن، ثم يأتي الاتجاه القيمي أين يتجه دور الأمن السياحي لتحقيق التوفيق بين سلوك الأفراد وخاصة

السياح وقيم المجتمع، ويسعى ليس فقط لاحترام القوانين والنظم وتكريسها، بل يتعدى ذلك إلى احترام أخلاق وقيم وتقاليد وعقيدة المجتمع، سواء تلك التي تدخل المشروع لحمايتها بشكل مباشر، أو تلك التي لم يتدخل وتركها لمشيفة أفراد المجتمع، حيث إن البناء القيمي للمجتمع يقوم على أساس مجموعة من القيم والتقاليد والأعراف والأخلاقيات السائدة والعقيدة المتبعة التي تعبر عن وجدانه وضميره الجمعي، وهي الرمز الذي يحفظ للجماعة شخصيتها المتميزة ونمط حياتها المنفرد، إلى جانب تراثها الذي تتوارثه الأجيال، هذا بشكل عام، أما من ناحية خاصة ونقصد المجتمع الجزائري فنلاحظ حسب ما يدور على أرض الواقع فإن الأجهزة الأمنية لا تراعي بتاتا كل هذه المعايير، ربما لأنها لا تراها مهمة لأنها وبكل بساطة تنظر فقط بنظرة اقتصادية وكيفية رفع الدخل القومي، ولا يهتم الجانب الاجتماعي مما أوقع المجتمع في كثير من التناقضات والفوضى، اللهم إذا كان نادرا ما تتدخل الأجهزة الأمنية في بعض الخروقات الأخلاقية والقيمية، لأنها فقط لم تمارس في مكانها المرخص لها، وربما تكون هذه النظرة النقدية البسيطة ناتجة عن العلم أن المجتمع الجزائري له خصوصية الإسلام.

أما الاتجاه الثالث فيمكن أن نحصره في الاتجاه الحضاري للبعد الاجتماعي للأمن السياحي، أين يعد الأمن والاستقرار من جهة، وسلم الحضارة الإنسانية من جهة أخرى وجهان لعملة واحدة، وغالبا ما يكون حظ الدولة من الرقي والازدهار مثل حظها من الأمن والاستقرار، ومن هنا يمثل هذا الاتجاه للبعد الاجتماعي مرآة لما وصلت إليه الدول من مستوى حضاري، وهناك إجماع على وجود علاقة طردية بين الأمن والاستقرار من جهة، والحضارة الإنسانية من جهة أخرى.

وعليه فإن ربط السلوك الإنساني بالتغيرات الاجتماعية عامل مهم لفهم الجريمة وأنماطها وتطورها، وبخاصة الجرائم الموجهة نحو النشاط السياحي بشكل عام والسياح بشكل خاص، ويعتبر التخطيط التنموي الشامل وعملية التنمية الاجتماعية ضمانا لتقليل من معدلات الجريمة وإمكانية مكافحتها والوقاية منها بشكل عام، والجرائم السياحية بشكل خاص، وهذا وإن الحديث عن الاتجاه الحضاري للبعد الاجتماعي للأمن السياحي، هو حديث عن مدى قدرة الأجهزة الأمنية الخاصة بالسياحة على القيام بدورها الأمني والاجتماعي، حتى يمكن الحديث عن التوجه إلى ما يسمى بسلم الحضارة المدنية كمقياس أو كمعيار للأمن السياحي في كل بلد.

2-4- مهددات الأمن السياحي:

إن الأمن السياحي يمكن أن يكون مهددا في كل مكان وفي أي وقت، مما يؤدي إلى تراجع السياحة وقلة الوافدين (السياح) سواء من الداخل أو الخارج، أي أنه يمكن أن يتعرض السياح في أنفسهم أو في ممتلكاتهم إلى عدة أخطار، ويمكن تقسيم هذه المهددات إلى قسمين رئيسيين هما:

2-4-1- مهددات طبيعية:

" تعد المهددات الطبيعية كوارث ربانية تقع بقوة ولا يمكن للإنسان أن يوقفها، إلا أن الاستعداد الكافي لمواجهة جميع الاحتمالات والتخطيط الدقيق يؤدي إلى التخفيف من العواقب الخطيرة للكوارث، والتخفيف من آثارها السلبية المتوقع حدوثها، ومن هذه المهددات الطبيعية يمكن أن نذكر: (الزلازل، الفيضانات، البراكين، الانزلاقات الأرضية، الرياح العنيفة والأعاصير، إلى غير ذلك من الظواهر الطبيعية ". (الردي، 2011، ص. 5)

وكما سبق وأن أشرنا بأنه ليس بالإمكان منع وقوع الأخطار الطبيعية، إلا أن الاستعداد الكافي لمعالجة هذه الأخطار والتصدي لها عن طريق التخطيط الدقيق والعلمي بالاعتماد على معطيات صحيحة ودقيقة سوف يؤدي إلى التخفيف من الأضرار الخطيرة، كما أن عمل الدراسات للأخطار الطبيعية على المواقع قبل البدء في المشروع السياحي سوف يحدد الأخطار الطبيعية المتوقعة، وبالتالي تحسين المعايير التصميمية للمنشآت السياحية المستقبلية، أو إنشاؤها في أماكن أكثر أمنا بحسب ظروف المنطقة وموقعها.

2-4-2- مهددات بشرية:

❖ الجرائم السياحية:

" ويجمعها في الغالب دافع واحد على ارتكابها وهو تحقيق الجاني النفع المادي غير المشروع، وتتخذ بعض الفئات المنحرفة من السياحة مسرعا لمزاولة نشاطها الإجرامي بأنواعه المختلفة، ويكون السائح أحيانا هو الجاني وأحيانا أخرى هو المجني عليه، فالجرائم التي تقع على السياح تؤثر في سمعة الدولة الوطنية والإقليمية والدولية، وبالتالي يؤثر ذلك في الاقتصاد الوطني لانخفاض أعداد السياح، فكما هو معروف قد يتعرض السائح في بعض البلدان إلى جرائم السرقة، وعمليات النشل والنصب والاحتيال، ويدخل في جرائم السياحة الخارجية سرقة الجوازات وتذاكر السفر والمال، والمجوهرات، والشيكاكات السياحية، وقد يتعرض السائح كذلك لجرائم خطيرة طمعا في ماله أو رغبة في ابتزازه كالقتل أو الخطف، وقد يصبح عرضة للانحراف والإصابة بالأمراض البوائية القاتلة، وقد يتعرض

للاستغلال والمبالغة في الأسعار من قبل الأشخاص والمؤسسات التي يتعامل معها، وذلك لجهله بقوانين البلاد التي يزورها، وأغلب الجرائم سواء وقعت على السائح أو وقعت منه تتمثل في: جرائم جلب المخدرات والسموم البيضاء، جرائم تزيف العملة، جرائم الاحتيال والنصب، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة، جرائم التجسس، جرائم سرقة الآثار وتزويرها، جرائم التهريب الجمركي، الجريمة المنظمة، جرائم التزوير، جريمة شرب الخمر والسكر، جرائم حرق الغابات جريمة نقل عدوى الأمراض المعدية، الجرائم المخلة بالأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري، جرائم السرقة والقتل". (البحني، 1424هـ، ص. 197)

إن كل هذه الجرائم السياحية التي يمكن أن يمارسها أشخاص مجرمون سواء من البلد المضيف أو من السياح من شأنها أن تهدد السياحة والأمن السياحي في أي بلد، وتعيق عجلة التنمية السياحية المستدامة، وتقضي على الاقتصاد الوطني ومن ثمة الدخل القومي للدولة هذا من جهة، إضافة إلى تبعاتها الاجتماعية، فهي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على نظم المجتمع والتركيب الاجتماعية إضافة إلى إحداث زعزعة في ثقة المواطنين والسياح، ومن ثمة زعزعة كل أنواع العلاقات بين الأفراد ثم انعدام الثقة في أجهزة الدولة ومؤسساتها في مجال الأمن بصفة عامة، والأمن السياحي بصفة خاصة، وقد ذكر سابقاً في البعد الاجتماعي للأمن السياحي الذي من شأنه القضاء على مثل هذه الجرائم والحد منها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكريس الأمن والاستقرار وخلق الثقة بين السائح ووجهته التي توجه إليها أي البلد المضيف بمواطنيه ومؤسساته الأمنية والخدماتية والتجارية والاقتصادية.

❖ الإرهاب:

"أصبح الإرهاب في هذا العصر الشغل الشاغل للكثير من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، والإرهاب قد يهيم الغالبية العظمى من الدول إن لم نقل كلها، وهذا نظراً لخطورته وسرعة انتشاره وتشابك أسبابه ودواعيه وصعوبة التحكم فيه والسيطرة عليه، والمنظومة الدولية بأسرها ليست في منأى من الإرهاب وانعكاساته الخطيرة، فالإرهاب ونحن في القرن الحادي والعشرين أصبح يستعمل وسائل تكنولوجية متطورة وأصبح ظاهرة عالمية تمتد خيوطها وقنواتها في عدد كبير من الدول، كما أصبح الإرهاب جزءاً من المافيا العالمية التي تعتمد على المتاجرة في المخدرات وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال وتزوير الهويات والوثائق وغير ذلك". (قيراط، 2011، ص. 70)

إن الحديث عن الإرهاب هو حديث طويل وشائك، وذلك لتعدد أوجهه وأسبابه ودوافعه، ولكن هذا لا يهملنا في هذه الدراسة، بقدر ما يهملنا تأثير هذه الظاهرة (الإرهاب) على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وما تخلفه من حالة عدم الاستقرار في أي بلد تطرق أبوابه، خاصة في الجانب السياحي فالشيء الأساسي والرئيس الذي يمكن أن يؤثر على السياحة في أي بلد هو ما يسمى بظاهرة الإرهاب بكل أشكاله وخاصة الإرهاب المسلح، وما الأحداث التي توالى على عدة دول وما خلفته من أثر كبير على مجال السياحة، لأكبر دليل على العلاقة الارتباطية التأثيرية والتلازمية بين الأمن والسياحة، وأهمية الأمن السياحي في دفع عجلة التنمية السياحية المستدامة.

لقد تعرضت السياحة في عدة دول لعمليات إرهابية هدفت إلى ضرب استقرار هذه الأخيرة، واتخذت الحركة السياحية كمطية لذلك، فتأثير الإرهاب على النشاط السياحي في أي بلد يمكن مشاهدته بوضوح من خلال تراجع أعداد السياح، وما يحدث الآن من كساد سياحي لا يتوقف على دولة معينة وإنما يمتد إلى دول العالم السياحية كلها، وكمثال على ذلك (أحداث الأقصر في مصر عام 1992، أحداث ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1993، أحداث 11 سبتمبر 2001 في و.م.أ، أحداث ما يسمى بالربيع العربي، أحداث تيقنتورين في صحراء الجزائر)، إن كل هذه الأحداث الإرهابية أدت حسب الإحصائيات إلى تراجع عدد السياح والوافدين بشكل لافت في تلك الفترات الزمنية.

- خاتمة:

يعد الأمن السياحي من أهم المؤشرات في صناعة السياحة وفي برامج التنمية السياحية المستدامة، لما للأمن من دور كبير في سيورة حياة المجتمعات ومواكبة الحضارات خاصة في قضايا التنمية، هذا وإن الأمن السياحي له جوانب متعددة أهمها أمن السائح في نفسه وممتلكاته، إضافة إلى أمن المنشآت السياحية، وممارسات وكالات السياحة والأسفار، ودور أجهزة الأمن ومؤسسات الدولة المختصة في الأمن السياحي، في إضفاء الأمن والأمان والاستقرار والطمأنينة لدى السياح وعلى جميع الأصعدة، ومدى مطابقة إجراءات الأمن السياحي وتشريعاته وقوانينه مع متطلبات ومقتضيات النشاط السياحي. إن تحقيق الأمن السياحي يتطلب ضرورة مواجهة كافة المخاطر الأمنية التي تهدد عناصر العملية السياحية بالخطر الذي يؤدي بدوره إلى إفقاد الأجهزة السياحية والأفراد العاملين بها وجمهور السائحين الشعور والإحساس بالأمن، بما يحدثه ذلك من آثار سلبية على الحركة السياحية وينعكس مباشرة على

تراجع أعداد السياح وتقهقر الموارد المالية الصادرة عنهم، وهو ما يشكل أحد العوامل الرئيسة في إصابة اقتصاد الدولة بالركود.

وعليه ومن خلال ماعرضنا في التأصيلين المنهجي والنظري فإننا نستنتج أن العلاقة بين الأمن والسياحة هي علاقة طردية تلازمية فأينما كان الأمن مستتباً كانت السياحة مزدهرة ومنتعشة والعكس صحيح، ومن خصائص السياحة أنها مربوطة ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالظروف الإقليمية والدولية، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية، حيث إن أي اضطرابات تحدث داخل المجتمع المضيف وعلى جميع الأصعدة والمستويات والمجالات ستولد حالة اللاأستقرار والأمن داخله، هذا ما يؤدي كتحصيل حاصل إلى زعزعة الثقة لدى السائح داخلها كان أو خارجياً. وبهذا يمكننا القول بتأكيد الفرضية التي انطلقنا منها في البداية.

- قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1- أسماء علي إبراهيم شجاع، (2010). التنمية السياحية الريفية في منطقة الفيوم في ضوء إدارة المقاصد السياحية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، القاهرة: كلية السياحة والفنادق.
- 2- بدوي أحمد زكي، (1993). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان: مكتبة لبنان.
- 3- الجحني علي بن فايز، (1421هـ). الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 4- الجحني علي بن فايز، (1424هـ). العلاقة بين الأمن والسياحة، الندوة العلمية للأمن السياحي، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 5- الجحني علي بن فايز وآخرون، (2004). الأمن السياحي، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 6- حجاب محمد منير، (2003). الإعلام السياحي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 7- الربدي محمد بن صالح، (2011). الأمن السياحي الصحي، الرياض: كلية التدريب.
- 8- الروبي نبيل، (1985). نظرية السياحة، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- 9- الشمراي حمدان بن علي، (1425هـ). الدور التنموي للمؤسسات الأمنية في المجتمع، الرياض: كلية الملك فهد الأمني.
- 10- الشنواني مدحت، (1412هـ). أمن المنشآت الفندقية (مكافحة جرائم السياحة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- 11- عبد المقصود أماني، (1999). الشعور بالأمن النفسي وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية، القاهرة: المؤتمر الدولي لمركز الإرشاد النفسي.

- 12-العبدى فطيس عامر، (1414هـ). العلاقة بين برامج التنمية السياحية وغايات أمن السياحة بإمارة منطقة عسير، أطروحة مقدمة لنيل رسالة الماجستير، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - 13-علام فؤاد، (1412هـ). أخطار السياح (مكافحة جرائم السياحة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - 14-العلوي مولاي علي، (1412هـ). مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني (الحلقة العلمية لمكافحة جرائم السياحة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - 15-الغامدي محمد بن إبراهيم الجمعان، (2005). إتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي (دراسة ميدانية على منطقة الباحة)، أطروحة مكمل لنيل شهادة الماجستير، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - 16-فهمي سمير عثمان، (1412هـ). الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني (الحلقة العلمية لمكافحة جرائم السياحة)، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - 17-فيراوط محمد مسعود، (2011). الإرهاب، ط1، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
 - 18-الجمالي عبد الحميد إبراهيم، (2011). مفهوم الأمن السياحي في الإسلام، أهما: كلية التدريب (قسم البرامج التدريبية).
 - 19-المهيرات بركات كامل، (2009). الأمن السياحي والتشريعات السياحية، ط1، عمان: دار الفكر.
- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Beaver, Allan, (2005). Adictionary of travel and tourism terminology, London: Cabby publishing.
- 2- Burns, and Petr, M, (1998). An introduction to tourism and anthropology, London: Routledge Taylor and Francis group.
- 3-Dann, Graham, (2009). The sociology of tourism, London: Emeral group publishing.
- 4-The world tourism organization, (1995). Collection of tourism expenditure statistics, Madrid: Technical manual No.01.